

تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي

خالد حيدر
جامعة السليمانية / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة :-

لقد اتسع نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي في مختلف البلدان النامية وبشكل خاص تلك التي كانت محتلة من قبل بلدان أخرى ونالت استقلالها حيث بادت حكومات تلك البلدان (المستقلة) وكرد للدور الاستعماري وسعيًا وراء الحصول على الاستقلال الاقتصادي بدات بتوسيع دورها في مختلف مجالات الحياة وبشكل خاص الاقتصادي منها من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص المحلية منها بشكل عام والاجنبية منها بشكل خاص ، وقد ادى ذلك الى اتساع حجم القطاع العام الى تجاوز المستوى المطلوب وشكل بذلك عبئا كبيرا على الموازنة العامة ومثل هدرًا كبيراً للموارد المتاحة من خلال الانخفاض الملحوظ في مستوى كفاءة الاداء فيه ، وكانت لكل اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد والتي من الممكن ايجازها في النقاط الآتية :-

١- التضحية باعتبارات النتائج الاقتصادية الايجابية التي من الممكن أن تحقق في الأمد البعيد لحساب ترجيح اعتبارات الأمد القصير .
٢- انخفاض الفائض الاقتصادي (الفرق بين قيمة الانتاج والتكلفة) بسبب الهدر في التشريع القطاع العام وعدم ترشيد التكاليف .
٣- تكريس مظاهر البطالة المقنعة التي تؤدي الى خلق نمط من السلوك المؤسسي يتمثل في تردي اداء العاملين وانخفاض مستويات الانتاجية .
٤- عدم الاطمئنان الى الحكومة وما يؤدي اليه ذلك من التخوف من التضخم النقدي وفرض الضرائب المبالغ فيها ونزع الملكية والانتقام السياسي وهروب راس المال او في الحد الأدنى اكتناز الثروات والمضاربة في شراء الاراضي بدلاً من المشاريع المنتجة استنادا لكل ذلك كان لابد من اختيار طريقة أخرى لإدارة الاقتصاد الا وهي التوجه نحو القطاع الخاص وذلك في غياب البديل الذي كان السبب الرئيس وراء توجه العديد من الدول ومن ضمنها تلك والتي كانت متشددة في مبادئ الاشتراكية مثل اوربا الشرقية ، نحو الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق بخطي متسارعة والطريقة الجديدة هذه هي بحد ذاتها تعني معالجة النسبة الكبرى من السليبيات المذكورة وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة من قبل الحكومات المعنية . إن العملية المذكورة قد اعتمدت وكما اشرنا سابقا كجزء مهم من برامج الاصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان مثل روسيا كنتيجة لانهايار الاتحاد السوفيتي ورومانيا والصين التي تتمتع بنظامين اقتصاديين . وينطبق التحليل السابق على الاقتصاد العراقي من حيث تبنيها للعملية المذكورة ، حيث أصبحت الخصخصة من اهم المفردات المستخدمة في اصلاح الوضع الاقتصادي للبلد ، تزامنا مع المتغيرات الحديثة على الساحة العالمية وبشكل خاص الاقتصادي منها كالعولمة والاستثمار الاجنبي المباشر ، منه غير المباشر اضافة الى الشفافية وحكومة الشركات..... الخ لقد تناوب موقف الحكومة العراقية السابقة (قبل احداث ٢٠٠٣) بين رفض وقبول للخصخصة ، حيث كانت رافضة لها قبل عام ١٩٨٧ ، ولكن بعد حدوث عجز مالي كبير في موازنتها بسبب التدني الكبير نسبيا في مواردها النفطية نتيجة لانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية واستنزاف الحرب العراقية - الايرانية لجزء هام من تلك الموارد ، اصبحت عملية بيع عدد ليس بالقليل من المشروعات العامة ، ضرورية لتأمين قدر مقبول من الموارد المالية (نسبة الى ما كان يعانيه الاقتصاد العراقي من العجز المذكور) ، وقد ارتكزت تلك العملية على اساسين :-

الاول :- رفع القيود عن القطاع الخاص والسماح له بمزاولة العديد من النشاطات الاقتصادية .

الثاني :- تحويل ملكية عدد من المؤسسات العامة الى القطاع الخاص .

واستكمالا للمنهجية المتبعة والضرورية لكتابة البحث العلمي فلا بد من التطرق الى الأمور الآتية :-

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث في السعي لتسليط الضوء على مضمون الخصخصة كأحد الاساليب والمعالجات الناجعة والمتبعة من قبل العديد من البلدان ومن ضمنها العراق لكثير من المشاكل الناجمة عن انفراد القطاع العام فيها بإدارة الاقتصاد وما يؤدي اليه ذلك من تحميل القطاع المذكور اعباء ثقيلة سلبا على عموم اقتصادياتها وبالتالي فإنها تمثل الاسباب والمبررات التي تفرض على الحكومة ان تتبع الإجراءات الخاصة بتطبيقها بشكل ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي .

الهدف من البحث :-

يهدف البحث الى تقديم تحليل لواقع الاقتصاد العراقي مع بيان مدى الحاجة الى تطبيق الخصخصة فيه ، ومن ثم محاولة تقديم عدد من المقترحات للمساهمة فيه :-

١- تحسين كفاءة الأداء في الاقتصاد العراقي من خلال ضرورة الاعتماد على اليات السوق .

٢- تخفيف الأعباء المالية على كاهل الحكومة الناجمة عن ضعف الأداء في مؤسسات القطاع العام .

٣- توسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه بشكل اكبر نسبيا في عمليتي التنمية والنمو .

٤- توسيع قاعدة الملكية .

فرضية البحث :-

يعتمد البحث الفرضية التي تنص على مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية أصبحت ضرورة لازمة نظرا لارتفاع كفاءة الأداء فيه مقارنة بالقطاع العام .

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث بضعف او تدهور مساهمة القطاع العام في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، والناجم من انخفاض كفاءة الاداء لدى العاملين في القطاع المذكور .

واستنادا لذلك يتم تناول هذا الموضوع من خلال المحورين الآتيين :-

المبحث الأول : أطار نظري حول الخصخصة

المبحث الثاني : الاقتصاد العراقي وضرورات الخصخصة

المبحث الأول :-

أطار نظري حول الخصخصة :

كانت ولا زالت النقاشات مستمرة فيما بين المختصين في البلدان المعنية ، حول الخصخصة وما هيتهما واهم متطلباتها وما هيته اشكالها واهم نماذجها وذلك سعيا وراء اختيار الافضل من بينها لتطبيق على البلدان المذكورة مع مراعاة خصوصيتها . وعلى ذلك يتم تناول هذا المبحث وفقا للآتي :-

اولا- مفهوم الخصخصة

ثانيا - البيئة الملائمة لإنجاح الخصخصة

ثالثا- إشكال او أساليب الخصخصة

رابعا-تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة

أولا مفهوم الخصخصة :-

تعني الخصخصة وبشكل عام تحويل الملكية الخاصة او تحويل ملكية مشاريع الأعمال من العامة إلى الخاصة عن طريق البيع الكلي او الجزئي او عن طريق الإيجار وعقود الإدارة او تحرير الاقتصاد بترشيد استخدام وسائل التدخل الحكومي لتنظيم دور القطاع الخاص .وحسب برنامج الامم المتحدة تعتبر الخصخصة هي التحول الى اقتصاد السوق وتشترط الخطوات الاتية لذلك :-

١ - وضع سياسات تدعم اقتصاد السوق ومؤسساته (غرفة تجارة ، صناعة ، اتحاداتالخ).

٢ - التحرير الاقتصادي

٣ - تنتمية القطاع الخاص وتأمين الخدمات المالية والتشريعية التي تحتاج اليها .

٤ - خصخصة القطاع العام

وأخيرا من الممكن ان نورد التعريف الآتي الذي يتسم بالموضوعية والشمولية :- ان الخصخصة عبارة عن انتقال ملكية الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمات من الحكومة (والخاضعة للنشاط العام) الى اشخاص المعنويين والماديين (القطاع الخاص) ، جزئيا او كليا مرة واحدة او على مراحل بأساليب مباشرة او غير مباشرة وفي اطار مخطط مجرد من المؤثرات التصادفية ومدعما بظروف تمهيدية وكذلك يؤول الى اعادة هيكلة الوحدات المعنية اولا وثم الى تغيير قوى الانتاج وعلاقته وزيادة ربطها باليات السوق وهكذا فان عملية الخصخصة :-

١ - ذات اتجاه عام في التغيير وان ركزت مباشرة وشكل محدد على منشآت معينة .

٢ - تؤثر على مسار كفاءة اداء المنشآت المحولة وتمتد بتأثيرها الى المنشآت الاخرى ذات النشاطات والسلوكيات الاقتصادية المرتبطة بعلاقات متباينة بالمنشآت الأخرى المحولة .

٣ - تعد تصحيحا او أصلاحا لمسار اقتصادي ثبت عدم جدواه .

٤ - ليست مجالا لتطبيق تجربة معينة وبالتالي التحقق من جدواها او عدمه ،بل لابد من ان تكون قائمة عل التخطيط مسبق والمعتمد على قاعدة واسعة نسبيا لصنع القرارات الخاصة بالتحول نحو القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي .

٥ - لا يفترض بها ان تحقق مرة واحدة ، وإنما من الممكن أن يكون ذلك خلال مراحل وبالتدرج .

٦ - تركز في النهاية على تحقيق هدف واحد وهو رفع كفاءة الأداء الاقتصادي .

٧ - لا تشمل كل المؤسسات العامة وانما تلك التي تعاني من ضعف في كفاءة ادائها وضمن هذا الإطار لابد من ان تتم الإشارة الى ان الحكومات المختلفة تميل الى تصنيف مؤسساتها الى ستراتيجية او سياسية وغير ستراتيجية او غير سياسية في حين يميل التحليل الاقتصادي الى تقسيم تلك المؤسسات الى مؤسسات تمتلك مؤهلات البقاء واخرى يمكن ان تمتلك المؤهلات وفئة أخرى لا تمتلك المؤهلات المذكورة بالتالي من الممكن ان يتم اتخاذ قرار الخصخصة بشأنها ووفقا للجدول الآتي :-

جدول (١)

تصنيف المؤسسات العامة لأغراض الخصخصة

| التصنيف | الإجراء |
|----------------------------|--|
| ستراتيجي /صالحة للبقاء | الابقاء عليها |
| ستراتيجي/ غير صالحة للبقاء | الابقاء عليها واتخاذ خطوات محددة |
| غير ستراتيجي/صالحة | تحويل الاستثمار كليا او جزئيا الى القطاع الخاص |
| غير ستراتيجي/غير صالحة | تصفية |

او من الممكن ان تكون وفقا للجدول الآتي :-

جدول (٢)

تصنيف وتقييم المؤسسات للخصخصة

| الوضع الاقتصادي المالي للمؤسسة | | طبيعة نشاط المؤسسة |
|--------------------------------------|------------------------------------|------------------------|
| | | غير ستراتيغي |
| | | ستراتيغي |
| - مؤسسات (قادرة على الاستثمار) | الابقاء على التمويل | تخصيص |
| - مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستثمار | إعادة هيكلتها والإبقاء على التمويل | إعادة هيكلتها وتخصيصها |
| - مؤسسات تواجه صعوبات | إعادة هيكلتها والإبقاء على التمويل | إعادة هيكلتها وتخصيصها |
| - مؤسسات لا تستند الى هيكل | إعادة هيكلتها والإبقاء على التمويل | إعادة هيكلتها وتخصيصها |

المصدر : بن د. جمان بن سيد محمد ، ستراتيجية التخصيص في الجزائر سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل ، العدد السابع ، ٢٢-٢٣ كانون الاول، ٢٠٠١، ابو ضبي، ص ٢٣٣
من خلال نظرة بسيطة إلى الجدول الآتي الذي يبين الاختلافات بين القطاعي العام والخاص في المعالجة الاقتصادية من الممكن أن تتكون صورة دقيقة لدى الجميع عن ضرورة العمل على تحقيق التحول المذكور :-

جدول (٣)

الاختلافات بين القطاعين العام والخاص

| نقطة المقارنة | القطاع الخاص | القطاع العام |
|-------------------------|--|---|
| مرونة التغير | قطاع لديه الحرية في الحركة وهو بذلك اكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية حوله | المصلحة الحكومية او البيروقراطية الادارية للحكومة تفقد الحرية الذاتية في الحركة في الحركة بالتبعية المباشرة للجهاز الحكومي لا تهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الأساس وإنما تقدم خدمة نافعة للمجتمع |
| الهدف | تحقيق بقاء المشروع واستمرار يته ونموه وازدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على إرباح ملائمة تحقيق بها هدف المشروع | اللوائح مفروضة ويجب الالتزام بها حرفيا ومن الصعب تغييرها سريعا وهذا منافي لطبيعة التعامل مع الوسائل الإنتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج الى مرونة كبيرة في العمل |
| اللوائح التي تحكم العمل | القيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج الا بنسبة قليلة لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مصلحة العمل | |

١- المصدر :- رياض الزغبى ، الخصخصة ودورها في تقيا المؤسسة ، موقع الكتروني ، ww.moe.gov.jo

ثانيا - البيئة الملائمة لانجاح الخصخصة :-

لكي تنجح عملية تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص وبالتالي تتخلص الحكومة من العبء الثقيل الذي تتحمله بسبب انخفاض كفاءة الاداء لدى جهازها الاداري فلا بد من توفر البيئة السليمة او المناسبة لذلك وتتضمن البيئة المذكورة جملة من العوامل او المكونات والتي تعتبر في ذات الوقت مقومات العملية المذكورة وهي بيئات تحيط بتلك العملية وتسبب في انجاحها في حال ملائمتها بالعكس ، وهي كالآتي :-

١- البيئة السياسية :-

لا بد من توفر بيئة سياسية مشجعة للقطاع الخاص وتتمثل بسلطة مختصة تهدف الى تحقيق الكفاءة في الاداء وفي ذات الوقت ترغب تلك السلطة المختصة (الحكومة) ان تنفرغ او تركز جل اهتمامها على قضايا أخرى اكثر أهمية لا يستطيع القطاع الخاص الولوج اليها لعد قدرته عل ذلك او لا وعدم وجود الحافز لذلك (الإرباح المناسبة التي تشجعه على ذلك) .
ثانيا:- ويضاف الى ذلك ، ضرورة ان تقوم الحكومة او السلطة المختصة بتوفير الدعائم اللازمة لانجاح عملية الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على ان يخطو خطوة التغير ويتم التشجيع المذكور من خلال تقديم التسهيلات اللازمة وتذليل العقبات امام تلك العملية .

٢- البيئة الاقتصادية :-

تأتي البيئة الاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في عملية التحويل او التغير المذكورة للملكية وهي تتضمن جملة من الإجراءات لابد من اتخاذها من قبل الحكومة لتحقيق تحويل ناجح للملكية والحصول نتائج ترضي كلا القطاعين ، العام والخاص وتتمثل تلك الإجراءات ب:-

أ- تحرير الأسعار والأجور .

والمقصود بذلك هو ان تعطي الحرية الكاملة للأسعار بالتحرك وفقا لقوى العرض والطلب (إلية السوق) ، حيث ان الأخيرة تحقق التوزيع والاستخدام الأمثلين للموارد الاقتصادية المتاحة للبلد المعني .

ب- وذلك لان المنافسة ستعمل على تحقيق او الوصول الى الكفاءة لكي تاخذ دورها في اقتصاد البلد المعني .

ت- تحرير النظامين النقدي والمالي ويعتبر هذا الإجراء هو الأساسي بالنسبة للانتقال المذكور للملكية ولا بد من يرافق إجراء تحرير الأسعار والأجور ودعم المنافسة إجراءات أخرى مكملة وهي :-
تحرير سعر الصرف. تحرير سعر الفائدة . زيادة استقلالية البنك المركزي . تطوير سوق الأوراق المالية. إصلاح النظام الضريبي
ث- تحرير التجارة الخارجية وبشكل خاص ما يرتبط بالتعرفة الكمر كية والاعتماد على التدرج في فرضها إضافة الى تنوعها حسب الاستيراد ، إضافة الى القيود الكمية ومحاولة تقليلها وبشكل لا يؤثر على الإنتاج المحلي .

٣- البيئة الاجتماعية:-

ترتبط هذه البيئة ومكوناتها بالجانب الاجتماعي لعملية الخصخصة والمتمثل بضرورة توعية افراد المجتمع حول ضرورة العملية ومالها من فوائد على المستوى العام للاقتصاد وللأمد البعيد وبالتالي فان الفوائد المذكورة تعود عليهم بشكل كامل رغم وجود سلبيات أنية (ضمن المدى القصير) والمتمثلة بإمكانية تسريح عدد ليس بالقليل من الافراد العاملين في تلك المؤسسات او المشاريع التي تشمل بتحويل الملكية ولكن ومن خلال الأساليب المختلفة للعملية فمن الممكن للجوء الى الأقل تأثيرا منها ، فمن الممكن ان يتم بيع جزء من أسهم المشاريع المذكورة الى عمالها وبالتالي سيشعرون انهم مالكون للمشروع وبالتالي سيخفف ذلك من حدة معارضتهم لعملية الخصخصة ، بل من الممكن ان يدعموها ، حيث انهم قد ضمنوا أنهم اصحبوا من المالين ، وإضافة الى ذلك فأنهم من الممكن ان يبحثوا عن فرص عمل أخرى مناسبة او غير مناسبة ولكنها تمثل لهم مصدرا آخر للدخل .

٤- البيئة الادارية :-

ويمكن ان ترد ضمن هذه البيئة ، ضرورة تشكيل لجنة او هيئة إدارية خاصة بتولي مهام او مسؤوليات عملية النقل المذكورة للملكية ومراقبتها ولا بد من ان يتسم عملها بشفافية تامة لكي يكون كل من القطاعين العام والخاص على إدارية كاملة بتفاصيل العملية وان تكون العملية المذكورة تدريجية وعلى مراحل لضمان نجاحها .

٥- البيئة القانونية:-

تتضمن هذه البيئة مجموعة من القوانين والتشريعات والقرارات التي تسهل العملية المذكورة مع مراعاة عدم حدوث أي تعارض بين مفردات المجموعة المذكورة (القوانين والقرارات).

٦- البيئة المحاسبية :-

لا بد من وجود قواعد محاسبية تلزم بعدم ادراج حصيلة بيع وحدات القطاع العام ضمن الإيرادات الجارية للموازنة العامة ، ليس فقط لان ذلك سيمثل تاكل راس المال المحلي في الوقت الحاضر والرأسمال للأجيال القادمة (وهذا يخالف ما تسعة اليه الخصخصة من ضرورة ترشيد الموارد)، بل سيمثل أكثر من ذلك ، حيث ان الحكومة ستجد نفسها مضطرة الى التوسع في الاقتراض من مصادر الادخار المحلية لتلبية او لمقابلة تزايد إنفاقها الرأسمالي وذلك ما يعني زيادة الدين المحلي وتركم معدلاته .

ثالثا- أساليب عملية التحول (الخصخصة) :-

تتبع الحكومات المختلفة اساليب عديدة للتحول الى القطاع الخاص وبالتالي انجاز عملية الخصخصة وفقا لطبيعة اقتصاداتها ومدى ملائمة تلك الاساليب لها وهي :-

١- خصخصة الادارة : أي ادارة المنشآت العامة الى القطاع الخاص مع البقاء حق الملكية في يد الحكومة وخاصة في يتعلق لمشروعات الخدمات العامة عن طريق (BOT) أي الانشاء من قبل القطاع الخاص والاستفادة منها لفترة زمنية ثم تؤول ملكيتها بعد ذلك الى الحكومة .

٢- التأجير : أي قيام السلطات العامة او الحكومة بتأجير المنشآت العامة التي لأتدخل ضمن الخدمات الأساسية الى القطاع الخاص او تأجير بعض خطوطها الإنتاجية سنويا .

٣- البيع الجزئي او الكلي : أي ان تقوم الحكومة ببيع كل او جزء من الاسهم الى القطاع الخاص ويشمل هذا الاسلوب :-

أ- البيع الكامل للقطاع الخاص :سواء بأسلوب المزايدة او بالتفاوض المباشر اذا دعت الحاجة ولكافة اصول المشروع وخاصة بالنسبة للمشاريع العامة التي تتحمل خلال عامين وذلك ما يدفع القطاع الى تحسين ادائه خوفا من بيع مؤسساته وتسريح عمالها كما حصل في اليابان .

ب- البيع الجزئي من خلال بيع جزء من ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص .

ج- طرح اسهم الشركات للاكتتاب العام .

ح- البيع للعاملين واتحاداتهم .

خ- البيع لمستثمر رئيسي.

د- التخصيص الجديد او التخصيص ويتضمن ذلك تسهيلات حكومية لبدية أعمال خاصة جديدة .

رابعاً-تجارب الدول في مجال الخصخصة :-

اعتمادا على ماورد حول السلبيات التي ترافق ادارة القطاع العام للكثير من المجالات الاقتصادية وبالتالي تحميل الموازنة تبعات تلك الادارة(بشكل غير كفوء) فان الكثير من البلدان متقدمة كانت ام نامية ، تبنت الخصخصة انطلاقا من ايمان تلك الادارات (الحكومية) بان القطاع الخاص (وضمن المشاريع التي حدد لكي تخصص) هو افضل من القطاع العام .

واستنادا لذلك سيتم التطرق تجربة بلدين ضمن هذا الموضوع :-

١- تجربة بريطانيا :-

كانت لهذه التجربة الكثير من الاثار غيرت او حولت بريطانيا مما كانت تسمى بدولة الرجل الأوربي المريض الى الدولة التي استعادت الحياة مجددا ، حيث خلال فترة تراس مارغريت تاتشر لرئاسة الوزراء كانت عمليات خصخصة ضمن المجالات الآتية:-
أ- بيع سبع مطارات حكومية الى القطاع الخاص واشترى أكثر من (٢) مليون بريطاني حوالي (١.٤) مليار سهم من شركات المطارات.
ب- تم بيع حوالي مليون وحدة سكنية حكومية الى سكانها وبأسعار اقل من اسعار السوق وبالتالي تحولت تلك المساكن من تلك التي تعاني من الإهمال وقدم شبكات المياه والصرف الصحي الى المساكن جميلة واحياء نظيفة .
ت- بيع كبريات شركات الاتصال مثل (تليكوم) الى القطاع الخاص وبطريقة الاسهم الى موظفيها فتحسن مستوى الخدمات فيها اضافة الى انخفاض اسعارها .
ث- ارتفع عدد العوائل التي تملك اسهم جراء بيع المنشآت الحكومية من (٢) مليون الى (١٢) مليون عائلة

٢- تجربة الأردن :-

لقد ساهمت برمج الخصخصة في الاردن في تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تخفيض مستوى الدين العام حيث تم تسديد جزء منه (الداخل والخارجي) من خلال عوائد الخصخصة وتحويل بعض الديون الخارجية الى استثمارات مباشرة في المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها ، وارتفعت في نفس الوقت ايرادات الحكومة بسبب بيع عدد من شركاتها اضافة الى رفع الضرائب المترتبة عن الاخيرة ، فمثلا زادت ارباح شركة الاسمنت بحوالي (٥٠ %) في العام الذي تلى بيع (٣٣%) من أسهمها.
وانخفضت نفقات الحكومة بسبب بيع بعض الشركات التي كانت تدعمها سابقا (الشركات) كانت تخسر باستمرار فمثلا بلغ الدعم المقدم لمؤسستي حديد العقبة والنقل العام (٢٧.١٩) مليون دولار قبل الخصخصة وانخفضت النفقات الاستثمارية كنسبة من الـ GDP وفقا للجدول الاتي :-

جدول (٤)
النفقات الاستثمارية الحكومية في الأردن بعد الخصخصة

| السنة | نسبة الإنفاق |
|-------|--------------|
| ١٩٩٦ | ٧.٧ |
| ١٩٩٩ | ٦.٣ |
| ٢٠٠٠ | ٤.٩ |

المصدر :- صندوق النقد الدولي العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ص ١٦٣
- نزيه وفيق عبد الفتاح ، سياسية وبرنامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السابع ٢٢-٢٣ كانون الأول -٢٠٠٣ ، ابو ضبي ، الإمارات ، ص ٩١-٩٦ .
ويضاف الى ذلك ، تم توفير (٦٠٠٠) فرصة عمل جديدة بسبب انشاء (٣٢) شركة واخيرا يوضح الجدول الاتي بعض المؤشرات الخاصة باداء (٧٩٩ شركة خصخصتها في (٢١) بلد نامي للفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)

جدول (٥)
مؤشرات خاصة بنتائج الخصخصة في عدد من البلدان النامية

| السنة | نسبة الإنفاق |
|---------------|--------------|
| الربحية | ١٢٤ |
| الكفاءة | ٢٥ |
| الاستثمار | ١٢٦ |
| الانتاجية | ٢٥ |
| العمالة | ١٣٩-١٠٣ |
| توزيع الارباح | ٤٤ |

المصدر : حسان خضر ، خصخصة البنية التحتية ، مجلة جسر التنمية ، العهد العربي للتخطيط ، العدد ١٨، الكويت ، ٢٠٠٣، ص ٨.
حيث نلاحظ ان المؤشرات الواردة وبشكل عائم ايجابية وقد تحققت لدى البلدان المعنية منافع كثير بسبب عمليات الخصخصة المذكورة .

المبحث الثاني

الاقتصاد العراقي وضرورات الخصخصة

كما هو الحال عليه مع معظم البلدان الاخرى فان عمليات الخصخصة لها جذورها التاريخية ايضا في عمق الاقتصاد العراقي ولكن ونتيجة لتعاقب الحكومات المختلفة على ادارة البلد واختلاف فلسفتها ووجهات نظرها حول ادارة الاقتصاد وذلك اعتمادا على الادارة الفردية في معظم الاحيان بعيدا عن الادارة المؤسسية ، ولكن ذلك كانت مسيرة الاقتصاد العراقي متضمنة لتقلبات كبيرة في مستوى اداء القطاعين العام والخاص ودعم الاول للثاني وبالتالي السعي لإبراز أهميته ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي المحاولة لتحقيق التنمية المنشودة ، رغم كل المشاكل والمعوقات التي واجهها الاقتصاد العراقي وبشكل خاص بعد دخوله الى الحرب استمرت ثمانتي سنوات مع ايران الجارة ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي اثر بشكل كبير على ادائه وعمل على زيادة

مديونيته وتحمله عبئاً ثقيلاً لم يستطيع القطاع الحكومي لوحدة ان يعالج كل ذلك ، اذا كان لابد من الاستعانة بالقطاع الخاص للعمل على معالجة الامور التي من الممكن معالجتها وفقاً لإمكاناته الأقل نسبياً مقارنة بإمكانات القطاع العام .
استناداً لذلك يتم تناول هذا المبحث وفقاً للمحورين الآتيين :-

اولاً : لمحة عن واقع الاقتصاد العراقي

ثانياً : القطاع الخاص والخصخصة في الاقتصاد العراقي

اولاً : لمحة عن واقع الاقتصاد العراقي

يعتبر الاقتصاد العراقي من البلدان النفطية التي يكون للقطاع النفطي الحصة النسبية الكبرى من اجمالي ناتجه المحلي وفقاً لم يتبين من خلال الجدول الآتي :-

جدول (٦)

أهمية القطاع النفطي من ال GDP في العراق

| السنة | الأهمية النسبية للقطاع النفطي من ال GDP % |
|-------|---|
| ١٩٩٩ | ٧٩ |
| ٢٠٠٢ | ٧٣ |
| ٢٠٠٤ | ٧٠ |
| ٢٠٠٧ | ٦٥ |

المصدر - منظمة التجارة العلمية ، تقرير خاص بحالة العراق بعد ٢٠٠٣ ، ص ١٨
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي الدولي حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في أسواق الربع الأول من عام ٢٠٠٧ ، ص ٣

حيث نلاحظ ان هذه النسبة او الاهمية بدأت بالانخفاض التدريجي من عام ٢٠٠٣ حتى وصلت الى ادنى مستوى لها في العام الماضي ، فاذا تم ربط هذه النسب مع الحقيقة الخاصة بالاعتماد الكلي للإنفاق العام على الإيرادات المتأتية من النفط :-

جدول (٧)

اهمية الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة العراقية

| السنة | النسبة % |
|-------|----------|
| ٢٠٠٣ | ٨٩.١ |
| ٢٠٠٥ | ٨٨.٥ |
| ٢٠٠٦ | ٩٥.٣ |
| ٢٠٠٧ | ٩٣.٨ |

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقارير الخاصة بالسنوات المذكورة
حيث نلاحظ ان الإيرادات النفطية تشكل النسبة الكبرى من اجمالي الإيرادات العامة وبالتالي فان الحكومة تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل الإنفاق العام ، ولكن اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الحقيقة السابقة الا وهي انخفاض الاهمية النسبية للقطاع النفطي من ال GDP للعراق مع زيادة تلك الاهمية للقطاعات الأخرى كالزراعة والكهرباء والبناء والأعمار الخ ذلك اضافة الى انخفاض GDP نفسه وبشكل ملحوظ ضمن الفترة ذاتها واعتماد على البيانات الواردة في الجدولين المذكورين فان كل ذلك يعني انخفاض قدرة الحكومة العراقية على تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية لديها وبشكل خاص تلك الأنشطة التي تتطلب عملية تمويلها مبالغ ليست بالقليلة الا وهي الأنشطة الاستثمارية . ولكن ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني فان المبالغ التي صرفت على هذه الجوانب كانت غالباً ما تتكرر بسبب العمليات الإرهابية (التفجيرات) التي تحدث بالقرب او ضمن المباني الحكومية وفي معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية داخل المدن إضافة الى الأماكن ذات التجمعات السكانية وبالتالي لابد من الصرف عليها . بشكل عام فان الاقتصاد العراقي لم يكن مستقراً منذ عام ١٩٨٠ والى الوقت الحاضر حيث كانت الأوضاع الاقتصادية فيه متقلبة بشكل واضح وذلك تائراً بطبيعة الأمور التي كانت تحدث استجابة لمتطلبات الظروف المذكورة والتي فرضت على الاقتصاد انذاك ، حيث اتسمت المرحلة بدهور مستوى الناتج المحلي وبالتالي نصيب الفرد منه حتى وصل الأخير الى مستوى اقل من (١٠٠) دولار ولسنوات ليست بالقليلة ضمن الفترة رغم ان المعلن كان لا يعكس هذه الحقيقة وكما يظهر في الجدول الآتي :-

جدول (٨)

نصيب الفرد من ال GDP بـ I.D

ونسب التضخم في الاقتصاد العراقي خلال السنوات (١٩٧٠-١٩٩٣)

| السنوات المتغير | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٣ |
|-------------------------------|-------|------|------|------|------|--------|
| نصيب الفرد من ال GDP | ٦٨٣.٩ | ٨٣٩ | ١١١٩ | ٦٨١ | ٧٧٥ | ١٥٣ |
| نسبة التضخم | - | ٣٤.٨ | ١٢٣ | ٢٨٢ | ٧٦٤ | ١٣٨٩٢ |
| الرقم القياسي لاسعار المستهلك | ٤٤.٨ | ٦٠.٤ | ١٠٠ | ١٧١ | ٣٨٧ | ٦٢٦٨.٦ |

المصدر خولة سلمان لويس ، الآثار الاقتصادية الرئيسية للحصار في التمويل والتضخم والاستخدام ، ملحق اطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، الملحق . ولا بد من الإشارة الى ان الفترة المذكورة أي فترة الحرب العراقية الإيرانية كانت السيادة في ادارة النشاط الاقتصادي القطاع العام بالتحديد لغاية ١٩٨٧ حيث بدأت الحكومة آنذاك باتخاذ عدة إجراءات حولت بموجبها ملكيات الكثير من المنشآت العامة الى الملكية الخاصة . اما ضمن فترة الحصار الاقتصادي فمن الممكن ان تذكر الامور الاتية :-

١- نظرا لظروف الحصار وما عاناه المجتمع العراقي من حرمان وحاجة الى إشباع الحاجات الضرورية ، فقد تم إنشاء الكثير من المشاريع وتوجيه المقامة منها الى إشباع الحاجات المحلية وبالتالي عدم قدرة تلك المنشآت على منافسة السلع الأجنبية خاصة وان الحكومة آنذاك اتبعت سياسية الدعم والحماية للمنتج المحلي .

٢- ان اقامة الصناعات العراقية على اساس اعتمادها على تجميع السلع الصناعية نصف المصنعة ، وقد اثرت بشكل كبير على قدرتها على اشباع الحاجة المحلية ضمن تلك الفترة بسبب ظروف الحصار عدم سماح الامم المتحدة لاستيراد مختلف السلع للإغراض الإنسانية .

٣- ان الدعم الحكومي المستمر للمنشآت العامة بشكل عام والصناعة منه بشكل خاص قد أثرت سلبا على مستوى كفاءة الأداء لديها

٤- ان عدم المرونة التي اتسمت بها القوانين والقرارات الاقتصادية قد ادت الى انخفاض مستوى الاستجابة لدى المنشآت العامة للطلب الاستهلاكي .

لم تسع المنشآت العامة بشكل عام الى استخدام التطور في مختلف العلوم في العملية الاناجية والاستفادة منها ، مثلا لم تتعد المبالغ المخصصة للانفاق على البحث والتطور (وفي أفضل حالاتها) حدود الـ (١٥٠٠٠٠) ألف دينار ، سنة ١٩٨٩ في الوقت الذي كانت الأسعار تسجل ارتفاعات ملحوظة وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار العراقي كانت في انخفاض مستمر ووصلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعاتها المستمرة حتى وصلت الى مستويات عالية جدا نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بالسنوات التي سبقتها ووفقا للجدول الآتي :-

جدول (٩)

الارتفاع النسبي في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق

| السنة | الرقم القياسي | النسبة % |
|-------|---------------|----------|
| ١٩٩٥ | ٢٦٧٢.٩ | - |
| ٢٠٠٠ | ٣٧٤٣.٥ | ٤ |
| ٢٠٠٦ | ١٧٨١٩.٧ | ٢٢٢.٦ |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٥-٢٠٠٦) جدول ٧/١

واصبحت هذه المشكلة أي انخفاض الانفاق على البحث والتطور مؤثرة وبشكل كبير على القدرة على تحقيق التنمية في العراق ذلك اضافة الى ما يعانيه اصلا من عدم استقرار في الأوضاع الامنية ، والتي تسبب في عرقلة عجلة التنمية فمثلا سنة ١٩٩٦ انفق العراق ما يقارب (٠.٣%) من ناتجه المحلي الاجمالي على هذا الجانب مقارنة ببلدان متقدمة كأمريكا (٢.٧%) واليابان (٣.٨%).

٦- ضعف الرقابة وانخفاض كفاءة الأجهزة الرقابية الموجودة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وبالتالي يكون كل من الإنتاج والإنتاجية من حيث المستوى أفضل لدى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام .

٧- ان القطاع الحكومي كان هو المهيمن بشكل عام على مختلف مجريات الحياة وخصوصا الاقتصادية منها استنادا لذلك كانت معظم القوانين والقرارات التي تصدر هي لصالح القطاع المذكور مع اهمال واضح للقطاع الخاص والذي من المفترض ان يشارك او يساهم في ادارة النشاط الاقتصادي كما هو الحال عليه في معظم البلدان المتقدمة او التي أخذت طريقها الى التنمية .

والجدول الآتي يبين بعض القوانين التي ساندت ملكية الحكومة في العراق :-

جدول (١٠)

يوضح قائمة بعض القوانين التي ساندت ملكية الحكومة والنفع العام

| ت | القانون | الرقم | عام الصدور |
|----|--|-------|------------|
| ١ | تاميم شركات وإعادة التأمين وشركات أخرى بلغ عددها (٣٠) شركة | ٩٩ | ١٩٦٤ |
| ٢ | تاميم المصارف والبنوك غير الحكومية وفروع البنوك الأجنبية في العراق | ١٠٠ | ١٩٦٤ |
| ٣ | تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية | ١١٧ | ١٩٧٠ |
| ٤- | تاميم عمليات شركة نفط العراق | ٦٩ | ١٩٧٢ |
| ٥ | تاميم شركة نفط البصرة وتعويز اصحاب المشاريع المؤممة | ٩٠ | ١٩٩٣ |
| ٦ | تنظيم الملكية الزراعية في كردستان العراق | ٩٠ | ١٩٧٥ |
| ٧ | اصلاح النظام القانوني | ٣٥ | ١٩٧٧ |
| ٨ | تشجيع الاستثمار الوطني في الشركات | ٣٦ | ١٩٨٣ |

المصدر : سلام ابراهيم كبة ، الخصخصة والبحث ألبسيمي لمعضلات قطاع الكهرباء – العراقي الكردستاني ، مجلة علوم

إنسانية، www.uluminsania.net

حيث نلاحظ ان القوانين المبينة قد دعمت وبشكل واضح القطاع العام وعلى حساب القطاع الخاص الذي لم يكن له دورا ضمن إدارة النشاط الاقتصادي .

ثانيا : القطاع الخاص والخصخصة في لاقتصاد العراقي :-

١- واقع القطاع الخاص والخصخصة في العراق :

يمارس القطاع الخاص دورا مهما ضمن التنمية الاقتصادية في البلدان التي تسعى جاهدة لتحقيقها وهي التي تسمى بالنامية او الاخذة بالنمو ومن ضمنها العراق ، حيث عرف الاخير القطاع الخاص وبمفهومه الحديث منذ اواخر القرن التاسع عشر من خلال الاستفادة من الإصلاحات التي تطبقها السلطات العامة آنذاك وبشكل خاص الإصلاحات في القطاع الصناعي . وبدا عدد الشركات والمشروعات يزداد في نهاية العشرينات من القرن الماضي لا سيما عند تشريع قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ الذي ساهم بشكل واضح في تشجيع المستثمرين العراقيين على انشاء مختلف المشروعات واضافة الى ذلك فان المصرف الصناعي ساهم هو ايضا في هذه العملية منذ عام ١٩٤٠ ، وبرز القطاع الخاص ضمن الفترة (١٩٢١-١٩٥٨) عندما تركت السلطات العامة ضمن الفترة المذكورة اغلب مجالات النشاط الاقتصادي للقطاع المذكور (الخاص) ، حيث تبين الإحصاءات الخاصة بها ان مساهمته كانت بـ(٨٥%) في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولكن ما قامت بها الحكومة عام (١٩٦٤) من تامين الشركات القطاع الخاص قد ادى الى تهيمشه بشكل واضح وبالتالي انحسر دوره ضمن عملية التنمية المنشودة وبالتالي فان الحكومة أصبحت هي المالكة لمعظم القطاعات الانتاجية وبشكل خاص القطاع الصناعي ونظرا لعدم امتلاكها (الحكومة) للتجربة العملية والكفاءة المطلوبة في ادارة الاقتصاد واضافة الى وجود الفساد الاداري والبيروقراطية في أجهزتها ، فان كل ذلك ساهم في استنزاف موارد البلد بشكل كبير وكنتيجة حتمية لذلك تخلف القطاع الصناعي الذي يعتبره الكثير من الاقتصاديين (واعتمادا على تجارب معظم البلدان التي حققت التنمية) وهو القطاع الرائد للعملية التنموية . واستنادا الى كل ذلك ونتيجة لزيادة الابعاء التي بدات الحكومة تتحملها انذاك تدريجيا ، ومع تزايد الدعوات العلمية الى القيام بعمليات تحويل الملكية حيث ارتفع عدد الدول التي طبقت الخصخصة من (١٤) الى (٦٠) دولة بين عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٩٥ ، فبدات عمليات الخصخصة في الاقتصاد العراقي وتحديدًا منذ عام ١٩٨٧ ، فمثلا بلغت التغيرات في التشكيلات الحكومية ضمن المدة (١٩٨٧-١٩٩٢) فقط ، (١٤٨١) تغييرا وبلغ عدد التشكيلات الادارية الملغاة (٧٦٧) تشكيلة وقد قامت الحكومة بعمليات الخصخصة المذكورة من خلال الإلغاء او الدمج او البيع او الإيجار على طول الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) وكانت وفقا للأساليب الآتية :-

أ- البيع :- وكانت هذه العملية تشمل القطاعات الآتية :-

١- القطاع الصناعي حيث تم تحويل (٦٧) منشأة الى القطاع الخاص وفقا للجدول الآتي:-

جدول (١١)

المشاريع المباعة في القطاع الصناعي

| العدد | المعمل |
|-------|-----------|
| ٢٥ | الانشائية |
| ٢٥ | الغذائية |
| ٠٦ | النسيجية |
| ٠١ | الكيمائية |

المصدر :- د. هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي ، دار صفاء للطباعة والنشر عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص٣٤٧

٢- القطاع الزراعي حيث تم بيع (٥٨) مشروع وكالاتي :-

جدول (١٢)

المشاريع المباعة في القطاع الزراعي

| العدد | المشاريع |
|-------|-------------|
| ٢٦ | الواجن |
| ١٤ | العلف |
| ١١ | محطات ابقار |
| ٠٧ | مجازر |

المصدر :- د.محمد سلام المياحي ، الخصخصة كاداة للتحويل نحو اقتصاد السوق في الدراسة موقع الكتروني www.afaqirg.org

٣- قطاع التجارة والخدمات وقد كانت المشاريع المباعة ضمن القطاع وفقا للجدول الآتي

جدول (١٣)

المشاريع المباعة في قطاع التجارة والخدمات

| التجارة | | الخدمات | |
|---------|-------|--------------|-------|
| المشروع | العدد | المشاريع | العدد |
| الافران | ١٨ | مرافق سياحية | ١٦ |
| المطاعم | ١١ | فنادق | ٣ |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

(٤)- الإنشاءات كان هناك مشروعين تم بيعها الى القطاع الخاص .

ب- التأجير :-

قامت الحكومة بتأجير المشروعات الآتية الى القطاع الخاص ولمدة زمنية محددة شملت :-

جدول (١٤)

| المشاريع | العدد |
|----------------------------|-------|
| مرافق سياحية | ٦٩ |
| الزراعية محطات ابقار مزارع | ٣ |
| مزارع | ٢٣ |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

ت- أسلوب التحويل الى الشركات مساهمة :-

وكانت كالآتي

الشركات المساهمة المختلطة : حيث تم تأسيس (٢٧) شركة شملت مختلف القطاعات الصناعة منها والزراعة والتجارة والسياحة والخدمية وموزعة كما في الجدول أدناه :-

ب- جدول (١٥)

ت- أعداد المشروعات العامة المحولة شركات مساهمة

| المشروع (الشركة) | العدد |
|------------------|-------|
| سياحي | ١١ |
| صناعي | ١٠ |
| زراعي | ٠٤ |
| تجاري | ٠١ |
| الثقافة والاعلام | ٠١ |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

ب- الشركات المساهمة الخاصة وكانت وفق الجدول الآتي :-

جدول (١٦)

اعداد المشروعات العامة المحولة شركات مساهمة خاصة

| المشروع | العدد |
|------------------|-------|
| الزراعي | ٣ |
| الصناعي | ٣ |
| الاسكان والتعمير | ٢ |
| القطاع المعدني | ٦ |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

ت- الشركات المساهمة العامة وقد تولدت فكرة تأسيس مثل هذه الشركات عام ١٩٩٣ بشرط ان لا يتجاوز نسبة المساهمين فيها الى (٧٥%) اي ان تكون للحكومة (٢٥%) من اسهمها .

وكانت الحالة مشابهة من حيث موافقة الحكومة عل دخول القطاع الخاص الى ميدان التعليم والصحة أيضا ووفقا للجدول الآتي:-

جدول (١٧)

المشاريع الخاصة ضمن القطاعين التعليمي والصحي

| التعليم | | الصحة | |
|---------|-------|-------------------------|-------|
| المشروع | العدد | المشاريع | العدد |
| كليات | ٦ | المستشفيات الأهلية وغرف | ٣٥ |
| بغداد | ٣ | العلاج الخاص ضمن | |
| البصرة | ١ | المستشفيات الحكومية | |
| الموصل | ١ | | |
| كربلاء | ١ | | |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

٢- تحليل الخصخصة في العراق :

ابتداء لا بد من معرفة امر مهم ضمن السعي الى تحليل تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي الا هو ان الاخير قد مر بظروف اقتصادية صعبة (عوامل خارجية) للغاية تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق نتائج ايجابية مرجوة من اي نشاط اقتصادي بل بالعكس فان النشاط او الانشطة المشار اليها قد تترك اثار معاكسة سلبية ويضاف الى ذلك ما كان لسوء ادارة الاقتصاد العراقي (عامل داخلي) الذي رافق تلك الظروف، من تأثيرات سلبية على واقعة (الاقتصاد العراقي) وبالتالي كانت الحصيلة من كل ذلك معاكسة تماما لم ترغب اية حكومة بان تحققها ومن الممكن ان يتم تحليل تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي من خلال التركيز على ثلاثة ابعاد وهما :-

الاول: على المستوى الاقتصادي القومي .

الثاني : على مستوى القطاع .

الثالث : حزمة القوانين والقرارات ذات العلاقة .

جدول (١٨)

حصة القطاعين العام والخاص من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات المبينة

| السنة | القطاع العام % | القطاع الخاص % |
|-------|----------------|----------------|
| ١٩٨٠ | ٨٧.٨ | ١٦.٢ |
| ١٩٨٥ | ٧٦ | ٢٤ |
| ١٩٩٠ | ٤٦.٣ | ٥٣.٧ |

المصدر : نفس مصدر الجدول ٨

حيث نلاحظ وبشكل واضح مدى الانخفاض الذي حصل في حصة القطاع العام من النتائج المحلي الاجمالي ضمن الفترة المبينة في الجدول ، علماً بان الانخفاض المذكور كان اكثر حدة بعد السنوات التي تلت ١٩٩٠ وذلك بسبب الظروف الخاصة بفرض الحصار على العراق وما ادى اليه ذلك من الاهتمام بالنشاط الخاص اكثر من ذي قبل نتيجة الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار وما ادى اليه من تدهور كل من القدرة الشرائية للمستهلكين والقوة الشرائية للنقد العراقي وذلك ما ساهم في دعم القطاع الخاص الذي يعتمد على الإرباح اكثر من الاعتماد على الرواتب الثابتة كما هو الحال عليه مع القطاع العام . ان هذا الانخفاض في مساهمة القطاع العام وزيادة الاتفاق العام باستمرار ، جعل الحكومة تقوم بتخفيض في الانفاق العام بحوالي ٧% عام ١٩٩٠ قياساً الى عام ١٩٨٩ ، وقامت بتخفيض حجم العاملين بنسبة ٥٠% في بعض المؤسسات العامة (١٧) ، الا انه وبالرغم من ذلك كان هناك عجز دائم في الميزانية العامة وكان اسهام الإيرادات العامة في تمويل الميزانية في انخفاض مستمر طوال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ لان نسبتها كانت محدودة بين ٢,٦% عام ١٩٨٠ لتصل الى ٢٣,٦% عام ١٩٩٠ (١٨) ، عندها قامت الدولة بتبع ممتلكات تابعة للقطاع العام واستخدام إيرادات الخصخصة بهدف تخفيض العجز في الميزانية الاعتيادية الدولة . وانخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الذي كان يبلغ ٦٨٣.٩ دينار عام ١٩٧٠ وارتفع الى ١١٩١ عام ١٩٨٠ ثم عاد وانخفض الى حوالي ٦٨١ دينار عام ١٩٨٥ والى ١٥٣ دينار عام ١٩٩٣ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ وهي اقل من نصف حصة الفرد الواحد عام ١٩٦٠ وكما هو موضح في الجدول (٨) السابق . وإذا أردنا التعمق اكثر ضمن التفاصيل الخاصة بتحليل نشاطاتها (العام والخاص فتم التركيز على مساهمتهما ضمن القطاعين الصناعي والزراعي الناتج المحلي الاجمالي وكما يتبين

جدول (١٩)

مساهمة القطاعين الصناعي والزراعي (العام والخاص) في الـ GDP للسنوات المبينة

| القطاع | الصناعي | | الزراعي | |
|---------|---------|-------|---------|-------|
| | العام | الخاص | العام | الخاص |
| السنوات | | | | |
| ١٩٨١ | ٥٤.٦ | ٤٥.٤ | ٥١.٣ | ٤٨.٧ |
| ١٩٨٥ | ٥٧.١ | ٢٤.٩ | ٥٣.٠ | ٤٧.٠ |
| ١٩٩٠ | ٦٩.٩ | ٣٠.١ | ٠.٢ | ٩٩.٩٨ |
| ١٩٩٣ | ٤٦.٥ | ٥٣.٥ | ٠.١ | ٩٩.٩ |

المصدر : د.ازاد احمد سعدون الدوسكي ، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي لمجموعة من الدول التابعة مع إشارة خاصة لنتيجة المواد للمدة من (١٩٧٠-٢٠٠٤) تحليل وقياس ، رسالة دكتورا الاقتصاد مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠٠٧، ص ١٤١.

حيث نلاحظ ان الاهمية النسبية للقطاع الخاص ضمن الـ GDP قد زادت ضمن الفترة المبينة في الجدول وقد كانت تلك الزيادة واضحة بالنسبة للقطاع الخاص التي اقتربت ضمن الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) من الـ (١٠٠%) وذلك بسبب ظروف الحصار عن العراق انذاك وما الت اليه حالة الاقتصاد من حاجة كبيرة الى المنتجات الغذائية المحلية وعلى العكس في حالة القطاع الصناعي الذي اتسم بانخفاض مستوى كفاءة الاداء وعدم قدرة منتوجاته على منافسة السلع الأجنبية كما هو الحال عليه مع بقية البلدان النامية التي تستطيع ان تصمد بوجه السلع الأجنبية . الا انه وبالغم من كل ذلك نلاحظ ومن خلال الجدول الاتي ان القطاع الخاص لم يكن له دور بارز في تكوين الراسمال الثابت في العراق :-

جدول (٢٠)

تكوين الرأسمال الثابت القطاعين العام والخاص في العراق

| السنوات | تكوين الرأسمال الثابت بأسعار ١٩٨٠ | |
|---------|-----------------------------------|--------|
| | العام | الخاص |
| ١٩٧٠ | ٥٤٠.٦ | ٤٤٩.١ |
| ١٩٧٥ | ٣٦٢٤.٢ | ٥٩١.٦ |
| ١٩٨٠ | ٧٣٣٥.٩ | ١٧٩٣.٧ |
| ١٩٨٥ | ٤٨٥٩.٩ | ١١٦٤ |
| ١٩٩٠ | ٢٠٨٩.٨ | ١٧٥٩.٧ |
| ١٩٩٥ | ١٣٠.٨ | ٣٥.١ |
| ٢٠٠٠ | ٦٧٣.٨ | ٢٢٣.٧ |
| ٢٠٠٥ | ٨٤١٧٥.٤ | ٢٣٣ |

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصائيات الخاصة بالسنوات المبينة .

الثاني : على مستوى القطاع :-

تبدا الحكومات المختلفة ضمن عملية الخصخصة ، بخصخصة مختلف المشاريع ضمن قطاعات اقتصاداتها ، الصناعية والزراعية والخدمية الخ . ومن ثم تبدا بعملية تحليل و تقييم لها بعد اجراء الخصخصة لمعرفة مدى النجاح الذي تحققه فيها لتقرر بعد ذلك الاستمرار من عدمه لتلك العملية . وقد قامت الحكومة العراقية (وكما تم بيانه سابقا) ببيع وتحويل وتاجير الكثير من مشروعاتها(الصناعية والزراعية ... الخ) الى القطاع الخاص رغبة منها في التخلص من اعبائها المالية التي تترتب عليها بسبب الملكية العامة او الادارة العامة لتلك المشاريع اعتمادا على ذلك من الممكن ان يتم تحليل عمليات الخصخصة لقطاعات مختارة في الاقتصاد العراقي وكالاتي :-

١- القطاع الصناعي :-

من الممكن توضيح التغيرات التي حدثت بسبب الخصخصة ضمن القطاع الصناعي من خلال الجدول الاتي :-

جدول (٢١)

مؤشرات النشاط الصناعي التحويلي في العراق ومساهمة القطاع الخاص للمدة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ (نسب مئوية)

| المؤشرات | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ |
|---------------|-------|-------|------|
| عدد المنشآت | ٧٠.٥% | ٧٢.٢% | ٧٨.٧ |
| عدد العاملين | ١٠.٧% | ١١% | ١٥.٣ |
| قيمة الانتاج | ٨.٤% | ١٠% | ١٥.٣ |
| قيمة المبيعات | ٨.٩% | ١٠.١% | ١٥.٥ |

المصدر : هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية (ستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤٨ .

حيث نلاحظ ان هناك زيادة في نسبة مساهمة القطاع الخاص في جميع تلك المؤشرات ، وذلك بعد تنفيذ برامج الخصخصة من اثر ايجابي على القطاع الخاص وفقا للمؤشرات الواردة في الجدول .

٢- القطاع الزراعي :-

قامت الحكومة بتصفية كافة نشاطها الزراعية بعد تطبيق عملية الخصخصة سنة ١٩٨٧ ، حيث باعت بأسلوب البيع الكلي المباشر لمزارع الدولة وحقول الدواجن وتجير الاراضي وبمساحات كبيرة للأفراد وتأسيس الشركات المساهمة مع القطاع الخاص في مجالات عدة مثل (انتاج البذور ، انتاج وتسويق المنتجات الزراعية) وخاصة المشاريع الزراعية التي كانت تصفها بالخاسرة . وقامت أيضا بإجراء تسهيلات عدة للقطاع الخاص الزراعي مثل (استيراد الأدوات الاحتياطية ، رفع الحد الأعلى لقروض المصرف الزراعي من ٢٠% الى ٥٠% واعفاء تلك المشاريع من الضرائب وإطلاق اسعار السلع الزراعية ، حيث تم في سنة ١٩٨٨ الغاء التسعيرة الرسمية لبيع ابيض والدجاج وعلى الرغم من ذلك كلة بقت نسيلة مساهمة القطاع الزراعي قد تم استخدامها في مجالات اخرى مثل (بناء البيوت الفاخرة ، اقتناء السيارات ومظاهر التفاخر والترف) وقام البعض الآخر بترك الاراضي الزراعية وعدم استغلالها ، وكانت هناك مظاهر المحسوبية والسوق السوداء في توزيع مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسية (البذور ، الأسمدة ، المبيدات والمعدات الزراعية) .

٣- قطاع الخدمات (النقل) :-

لقد دخل القطاع الخاص بشكل واسع الى النشاط الاقتصادي الخدمي بسبب عمليات الخصخصة التي شملت ضمن مجال النقل كل من النقل البري للبضائع ونقل الافراد داخل المدن وبين المحافظات مع بقاء النقل الجوي والسكك الحديدية في يد الحكومة ، اذا حققت شركات نقل الركاب والبضائع أرباحا مرتفعة مقارنة مع ما كانت عليه قبل الخصخصة ، حيث تغيرت نسبة الالباح في شركة نقل الركاب في بغداد (مثلا) بعد تحولها الى شركة مساهمة خاصة ، وكما يتبين من الجدول الأتي :-

جدول (٢٢)

اجمالي الربح والخسارة في المنشأة العامة لنقل الركاب في بغداد /دينار بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٥-١٩٩١

| السنة | اجمالي الربح او الخسارة (دينار) |
|-------|---------------------------------|
| ١٩٨٥ | ٥٧٥٦٤٩٠- |
| ١٩٨٦ | ٥٤٠٩٦٨٤- |
| ١٩٨٧ | ٣٦٧٧١٢٠- |
| ١٩٨٨ | ٢٦٧٣٤٢٠+ |
| ١٩٨٩ | ٢٥٠٨٤١١+ |
| ١٩٩٠ | ٢٥٤٧٣٧٠+ |
| ١٩٩١ | ١١٩٥٠٩٠١+ |

المصدر : ليندا فضيل داود عقراوي ، التخصصية ما لها وما عليها ، رسالة ماجستير - الادارة ،مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١١١ .

حيث نلاحظ ان المنشأة كانت تتحمل خسارات متتالية للسنوات المتتالية التي سبقت السنة التي بدأت فيها عمليات الخصخصة (١٩٨٧) ، ولكن ذلك التاريخ اصبحت المنشأة تحقق ارباحا من ممارسة نشاطها بادارة القطاع الخاص ، ولكن كانت هذه الارباح على حساب عدد العمال في المنشأة حيث انخفض العدد المذكور بنسبة تقارب الـ (٥٠%) اي ظهور البطالة بالنسبة ذاتها وكما يتبين من الجدول الاتي :-

جدول (٢٣)

أعداد العمال في الشركة لنقل الركاب في بغداد للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠

| السنة | عدد العمال |
|-------|------------|
| ١٩٨٥ | ٤٦٧٨ |
| ١٩٨٦ | ٤٢٨٨ |
| ١٩٨٧ | ٤٧٢٧ |
| ١٩٨٨ | ٤٢٧٣ |
| ١٩٨٩ | ٤٢١٩ |
| ١٩٩٠ | ٢٩٢٦ |

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ، ص ١١٠ .

الثالث : حزمة القوانين والقرارات ذات العلاقة :-

لا بد من ان ترافق عمليات الخصخصة في بلد ، حزمة من القوانين والقرارات ذات لعلاقة التي من المفروض ان تؤدي الى توفير البيئة المناسبة للملائمة لها لكي تحقق الأهداف المحددة لها ولذلك قامت الحكومة العراقية بتشريع مجموعة من القوانين وإصدار العديد من القرارات ذات العلاقة بتنظيم عمل كل من القطاعين العام والخاص ولإعطاء مجال اوسع لعمل القطاع الخاص وذلك لكي يعمل عل تخفيف العبئ عن كاهلها التي اثقلته ديون النظام السابق بسبب الحرب مع إيران والتي استمرت ثماني سنوات والحصار الذي فرض عليه ولمد أكثر من (١٣) سنة .

جدول (٢٤)

إجراءات الحكومة العراقية صوب الخصخصة أعوام ١٩٧٧-٢٠٠٣

| ت | صيغة التعليمات | شكل التعليمات | الرقم | السنة |
|----|--|------------------------|-------------------|-------|
| ١ | تعطيل العديد من بنود ومواد قانون العمل رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ اضافة الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي | قانون | ٩١.٧٢ | ١٩٧٧ |
| ٢ | تنظيم عمل الشركات الزراعية | قانون | ١١٦ | ١٩٨٠ |
| ٣ | تنظيم الملكية الزراعية | قانون | ٣٥ | ١٩٨٣ |
| ٤ | الشركات | قانون | ٣٦ | ١٩٨٣ |
| ٥ | تنظيم الوكالة والوساطة التجارية | قانون | ١١ | ١٩٨٣ |
| ٦ | تعطيل العديد من بنود ومواد قانون العمل رقم (١٥٠) لسنة ١٩٧٠ اضافة الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي | قانون | ٥٤٣.١٩٠ | ١٩٨٤ |
| ٧ | تأسيس اتحاد المقاولين العراقيين | قانون | ٥٩ | ١٩٨٤ |
| ٨ | تنظيم اجراءات بيع وليجار اموال الدولة | قانون | ٣٢ | ١٩٨٦ |
| ٩ | تقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من ٥١% الى ٢٥% | قانون | ٩٣ | ١٩٨٧ |
| ١٠ | اطلاق الحدود العليا لرؤوس اموال الشركات | قانون | ٣١٠ | ١٩٨٧ |
| ١١ | شركات المقاولات | قانون | ٦٦ | ١٩٨٧ |
| ١٢ | اطلاق الرسمال الاسمي للشركات المساهمة وذات المسؤولية الحدودية والخاصة الاخرى واعتباره غير محدود | قانون | ١٣٢ | ١٩٨٧ |
| ١٣ | السماح لاصحاب مشاريع القطاع الخاص بتصدير منتجاتهم الى خارج العراق | قرار مجلس قيادة الثورة | ٤٨٣ | ١٩٨٧ |
| ١٤ | الأراضي المستصلحة | قانون | ٤٢ | ١٩٨٧ |
| ١٥ | ارباب العمل – الغاء الحقوق النقابية في قطاع الدولة | قانون | ٠٠٠.٥٢.٧١.١ ٥١ | ١٩٨٧ |
| ١٦ | الغاء المجالس الزراعية | قرار مجلس قيادة الثورة | ٣٩٥ | ١٩٨٧ |
| ١٧ | السماح للقطاعين الخاص والمختلط بانشاء او شركات لاقامة صناعات جديدة | قرار مجلس قيادة الثورة | ٢٢ | ١٩٨٨ |
| ١٨ | خلق مناخ ملائم الاستثمار في التصنيع | قانون | ٤٦ | ١٩٨٨ |
| ١٩ | تنظيم الاستثمار الصناعي | قانون | ٤٦ | ١٩٨٨ |
| ٢٠ | اتحادات الغرف التجارية العراقية | قانون | ٤٣ | ١٩٨٩ |
| ٢١ | اتحادات الصناعات العراقي | قانون | ٤٤ | ١٩٨٩ |
| ٢٢ | شركات البناء الجاهز | قانون | ٨ | ١٩٨٩ |
| ٢٣ | اعفاء الشركات المكونة حديثا ولاحقا من الضرائب لفترة عشرة اعوام | قانون | | ١٩٨٩ |
| ٢٤ | تنظيم العقود الزراعية | قانون | ٣٦٤ | ١٩٩٠ |
| ٢٥ | صيانة شبكات الري واليزل وجباية اجور السقي من الفلاحين | قانون | ١٢ | ١٩٩٠ |
| ٢٦ | تاجير المستشفيات الحكومية الى القطاع الخاص | قرار مجلس قيادة الثورة | ٢ | ١٩٩١ |
| ٢٧ | المصرف الصناعي | قانون | ٢٢ | ١٩٩١ |
| ٢٨ | الاستثمار الصناعي للقطاعين المختلط والخاص | قانون | ٢٥ | ١٩٩١ |
| ٢٩ | تسجيل المقاولين العراقيين | قانون | | ١٩٩٢ |
| ٣٠ | نظام الاندثار والاطفاء للقطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية | قرار مجلس قيادة الثورة | ٩ | ١٩٩٤ |
| ٣١ | الافضلية بالبيع لما هو فائض عن حاجة قطاع الدولة بالمزاد الى اصديقاء صدام والقطاع الاهلي والتجاري | قانون | ١٠٠ | ١٩٩٥ |
| ٣٢ | حق المشروع الصناعي الخاص والمختلط في استيراد المواد الأولية ومستلزمات الانتاج والتشغيل | قرار مجلس قيادة الثورة | ١٣٦ | ١٩٩٦ |
| ٣٣ | نظام ادارة الشركات او التمويل الذاتي على اسس تجاري | قانون | ٢٢ | ١٩٩٧ |
| ٣٤ | اعفاء الاستثمار الصناعي من الضرائب وتقليص دور الدولة | قانون | ٢٠ | ١٩٩٨ |
| ٣٥ | تأسيس صندوق التنمية لتمويل مشاريع القطاعين الخاص والمختلط براسمال قدره ٥٠دينار عراقي و ٥٠مليون يورو | قرار مجلس قيادة الثورة | ١٠٥ | ٢٠٠٠ |

| | | | | |
|----|--|------------------------|-----|------|
| ٣٦ | اعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل بنسبة (١٠٠-٥٠) % | قرار مجلس قيادة الثورة | ١٠٦ | ٢٠٠٠ |
|----|--|------------------------|-----|------|

المصدر: سلام ابراهيم كبة ، الخصخصة والبحث عن الحل البلسمي لمعضلات قطاع الكهرباء - الوطني العراقي والكوردستاني ، مصدر سابق .

ان الجدول يوضح الاهتمام المذكور وبشكل خاص ابتداء من عام (١٩٨٧) من خلال العمل على تقليل نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من ٥١% الى ٢٥% وبيع عدد من مشاريع القطاع العام وتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص ، وانتهاء باعفاء الاخير من ضريبة الدخل وبنسبة تتراوح (٥٠%-١٠٠%) عام ٢٠٠٠ .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

- ١- لقد اتسع دور الحكومة في البلدان النامية بعد عمليات التحرير والاستقلال من الاحتلال الذي كانت فيه وذلك ما تسبب في زيادة تدخلها في مختلف مجالات الحياة ومنا الاقتصادية .
- ٢- تسبب التدخل المذكور (المتسم بعد الكفاءة) وبشكل واسع في احداث اضرار اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصادات المعنية كعدم التخصيص الامثل للموارد (الهدر فيها) وارتفاع مستوى الدين العام الداخلي والخارجي وظهور البطالة المقنعة وبشكل واسع .. الخ
- ٣- ان الهدف من عمليات الخصخصة هو تخفيف العبء الثقيل عن كاهل الحكومة واسناد ادارة النشاطات الاقتصادية التي لا تكون اساسية وسيادية الى القطاع الخاص لما أبرزه الاخير من الاتفاع في كفاءة الاداء مقارنة بالقطاع العام .
- ٤- ان الخصخصة ليست عملية سهلة وبالتالي تقوم الحكومات الراغبة في تحقيقها ان تعمل على أتباع مبدا التجربة والخطأ في ذلك بل لا بد من دراستها (الخصخصة) بشكل مستفيض وتحديد المجالات الاقتصادية المناسبة لتطبيقها .
- ٥- تمر عملية الخصخصة بمراحل عديدة ابتداء بمرحلة الاعداد المتضمنة لتحديد كل من دور الحكومة في الاقتصاد والأنشطة والمجالات التي من الممكن خصصتها مروراً بمرحلة التنظيم والتنفيذ ووصولاً الى الرقابة والتقييم والمتابعة .
- ٦- لانجاح الخصخصة لا بد من توافر البيئة المناسبة وهي تتضمن البيئة الخارجية والداخلية بانواعها المختلفة من سياسة واقتصادية واجتماعية وادارية ... الخ.
- ٧- اتبعت الدول المختلفة اساليب ايسا او تطبيق عملية الخصخصة باختلاف الانظمة المتبعة لديها من خصخصة الادارة او البيع الكلي اوز الجزئي او التاجير ... الخ .
- ٨- لقد استفادت البلدان التي طبقت الخصخصة في اقتصاداتها الكثير، حيث خفضت من الكثير من الاعباء الثقيلة على كاهل حكوماتها مثل تخفيف اعباء الدين العام المتزايد وزيادة الارباح لديها على المستوى العام للاقتصاد واجباد فرص عمل من خلال القطاع الخاص للعاطلين عن العمل ... الخ .
- ٩- لم يختلف الوضع في الاقتصاد العراقي عن الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية ان لم يكن اكثر سوءاً ، حيث كانت الحكومة هي المسيطرة على اداء النشاط الاقتصادي في العراق بشكل عام مع هامش بسيط للقطاع الخاص وذلك ما ادى الى تحميل الاقتصاد تبعات سلبية كثيرة برزت نتائجها بعد عام ٢٠٠٣ .
- ١٠- نتيجة للصعوبات التي مر بها الاقتصاد العراقي جراء التدخل الحكومي الواسع والسياسات الخاطئة التي رسمت له (الاقتصاد) بدأت بإعطاء دورا اكبر للقطاع الخاص منذ عام ١٩٨٧ حيث قامت بخصخصة العديد من المنشآت العامة وبشكل خاص في القطاع الصناعي .
- ١١- لم يساهم القطاع الخاص بشكل واضح في الاقتصاد العراقي (كما تم ذكره) الا بعد ان ادركت الحكومة مدى اهمية تلك المساهمة المشاركة فنلاحظ انه وبعد عام ١٩٨٧ بدأت نسبة هذه المساهمة تزداد وبشكل ملحوظ ضمن الناتج المحلي الاجمالي وبشكل خاص في القطاعين الصناعي والزراعي .
- ١٢- يرى الكثير من المختصين الاقتصاديين ورجال الاعمال والمستثمرين ... الخ ضرورة تطبيق تجربة الخصخصة في العراق وذلك لأهميتها وحاجة الاقتصاد العراقي الماسة لها بشرط توفر البيئة المناسبة لها وتكون على مراحل وذلك لمي تحقق هذه التجربة النتائج المتوقعة منها .
- ١٣- لم تحسن عمليات الخصخصة من مستوى المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاغراض التحليل (بشكل عام) ، وانما كانت عاملاً في خلق ظروف عاني منها المجتمع العراقي ، ومنها ارتفاع الاسعار الى مستويات بلغت في بعض الأحيان الى نحو ١٢٠٠٠% مع بقاء الاجور النقدية على حالها .
- ١٤- لم تساهم الخصخصة في رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات التي تم نقل ملكيتها او تاجيرها الى القطاع الخاص بشكل عام (عدا البعض منها) ، نظراً لعدم كفاءة الاخرة بالإضافة الى ان عمليات البيع تمت على اساس اعتبارات سياسات أكثر من كونها اعتبارات اقتصادية .
- ١٥- لم تكن تجربة الخصخصة خياراً امام الحكومة العراقية انذاك وانما اضطرت اليها وذلك بسبب ضعف دورها (الحكومة) نتيجة الحروب المتلاحقة وسيطرة فئة قليلة على مقدرات الاقتصاد العراقي وبيع ممتلكته الى المتنفذين من النظام آنذاك

ثانياً - المقترحات :-

ان خصخصة الاقتصاد العراقي اصبحت ضرورة حتمية ولكن لا بد من مراعاة الخصوصية التي يتمتع بها الاقتصاد المذكور من حيث تحميله لتبعات حدثين (اللذين اتسما بطول فترتهما و عليه كانت لهما اثارهما البالغة) الا وهما الحرب الثماني السنوات والحصار الاقتصادي الذي استمر اكثر من (١٣) سنة وبالتالي معاناة الاقتصاد المذكور من الاثار السلبية لها اي لا بد من :-

- ١- اعداد وتهيئة الاقتصاد لهذه العملية من حيث توفر البيئة القانونية فلا بد من سن او تشريع مجموعة من القوانين التي تعمل على جعل هذه العملية منسجمة مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث تحديد وضمان الحقوق والواجبات لكل م القطاعين العام والخاص.
- ٢- مراعاة تسبب العملية المذكورة بخفض المستوى المعيشي لإفراد المجتمع العراقي .
- ٣- ان يتعهد القطاع الخاص والمستفيد من عمليات الخصخصة بإيجاد فرص عمل مناسبة (قدر استطاعته) لأولئك الذين قد يتضررون من تبعات تلك العملية (حدوث البطالة) .
- ٤- تهيئة الراي العام لهذه العملية من خلال بيان الايجابيات التي من اممكن ان تتحقق من خلال تطبيق الخصخصة واعلامه بان هذه العمليات لها سلبياتها ايضا ولكن الايجابيات المشار اليها ستكون ذات اثر اكبر على الاقتصاد العراقي وللمدى البعيد .
- ٥- اعداد وتهيئة الكوادر الادارية والفنية اللازمة لتحقيق تلك العملية من خلال تشكيل لجنة خاصة بها تكون عضويتها من الوزارات المعنية بالأمر .

الهوامش

- ١- بتصرف من :- د. طارق عبد الحسين العكيلي : افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلاف المتغير /الاجتماعي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الخاص . بغداد /٢٠٠٥ ص٦-٧ .
- ٢- د. محمد خلفان بن خريباش : كلمة افتتاح وقائع ندوة وإدارة الاقتصاديات الوطنية عزيز توفيق الصادق ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٠ ص٣
- ٣- هناء عبدالغفار السامرائي : التخصيص الاقتصادية تجارب عالمية مختارة مع اشارة خاصة الى تجربة العراق رسالة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٤ ص٤
- ٤- نزار قنوع : الخصخصة الاقتصادية بشكل عام ، ايجابياتها وسلبياتها ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢) ٢٠٠٥ اللاذقية ، سوريا ، ٢٠٠٥ ص٣
- ٥- د. هوشيار معروف : الخصخصة وكفاءة النشاء الصناعية ، البرامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين العراقيين بغداد ، ١٩٩٤ ص٢
- ٦- بتصرف من : هوشيار معروف : دراسات في التنمية الاقتصادية – استراتيجيات التصنيع والتحويل الهيكلي للطباعة والنشر والتوزيع عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص٣١٩-٣٢٠
- ٧- هيثم عبد الله سلمان وامجد عبد العالي ، تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (٥) ، العدد (١٨) ، البصرة ، ٢٠٠٦ ص١١٠
- ٨- رياض الزغبى ، الخصخصة ودورها في تفيا المؤسسة ، موقع الكتروني www.moe.gov.jo
- ٩- بتصرف من :- د. نزار قنوع ، المصدر السابق ص٥
- ١٠- د. حسين نوري ، الخصخصة ، دراسة لتجارب عالمية وافاق تطبيقها في العراق ، الندوة العلمية التي اقامها مكتب الاستثمارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، بغداد ، ص١٩٩
- ١١- د. علي احمد البلبل ، تحليل قضايا رئيسة في التخصيص مع اشارة موجزة للتخصيص في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السابع ، ٢٢-٢٣ كانون الاول ، ٢٠٠١- ابو ظبي ، الامارات ، ٢٠٠١ ص٣٠
- ١٢- انظر في ذلك :- د. نزار قنوع الخصخصة الاقتصادية بشكل عام ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢) ، السنة ٢٠٠٥ ، موقع الكتروني
- مطشر المرشد ، تنظيم سوق الاوراق المالية يجب ان يتم تحت جهاز رقابي محايد ، موقع الكتروني www.alriyadh.com
- ويكيبيديا ، خصخصة ، موقع الكتروني www.arwepedia.com
- 13- خالد حيدر عبد علي ، الاقتصاديات البيئة المحيطة وسعة الانتاج الصناعي مع التركيز على العراق ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩ ص١
- ١٤- محمد الربيعي ، المؤتمر العلمي للتعليم العلي في العراق ، نظرة تقييمية للبحوث المنشورة ، موقع الكتروني www.alhewar.org،
- ١٥- د. حسين نوري ، المصدر السابق ، ص١٩٩
- ١٦- وزارة التخطيط ، المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري ، ملحق بالتغيرات في التشكيلات الادارية لأجهزة الدولة ، بغداد ، كانون الثاني ، ١٩٩٣ ص٣
- ١٧- محمد شكري محمد ، الخصخصة في العراق ، ورقة غير منشورة معدة لورشة العمل الخاصة حول الخصخصة في العراق بمشاركة منظمة KEDO وبراية منظمة CIPE يوم ٨/٥/٢٠٠٨ ، اربيل ، ٢٠٠٨
- ١٨- المصدر السابق
- ١٩- محمد علي الزيني ، الاقتصاد العراقي الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، ٢٠٠٥ ، ص٢
- ٢٠- محمد شكري محمد ، مصدر سابق